الصباح الدولية
21
العدد 1665 - السنة السادسة
الثلاثاء 11 ذي القعدة 1434 - الموافق 17 سبتمبر 2013
Tuesday 17 September 2013 - No.1665 - 6th Year

اتفاق ثلاثي بين واشنطن وباريس ولندن على إصدار قرار «قوي» من الأمم المتحدة

سوريا: الغرب يكثف ضغوطه.. وروسيا تدعوه لإجبار المعارضة على التفاوض

الرئيس الفرنسي متوسطاً وزير خارجيته ونظيره الامريكي والبريطاني ... وفي الإطار سيرجي لافروف

■ باريس: يجب تحديد مهلات زمنية محددة وملزمة فيما يتعلق بإزالة «الكيماوي» السوري

■ دمشق: الاتفاق انتصار لنا وملتزمون بتطبيقه فور إقراره من «الأمن»

■ «الائتلاف» ينتقد المقترح الروسي ويعتبره فرصة للأسد لتصعيد حملته العسكرية

■ لافروف: حان الوقت لإرغام المعارضة على حضور «جنيف 2»

عواصم - «وكالات»: قال مكتب الرئيس الفرنسي فرانسوا أولوند إن فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة اتفقت في محادثات ثلاثية جرت في باريس أمس على السعي لإصدار قرار «قوي» من الأمم المتحدة يحدد مهلات زمنية محددة وملزمة فيما يتعلق بإزالة الأسلحة الكيماوية السورية.

ويأتي البيان بعد محادثات بين أولوند ووزراء خارجية الدول الثلاث في العاصمة الفرنسية بعد يومين من توصل روسيا والولايات المتحدة لاتفاق بشأن الأسلحة الكيماوية يمكنه أن يجنب سوريا ضربة عسكرية أمريكية.

وقال مسؤول في مكتب أولوند بعد المحادثات مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ووزير الخارجية البريطاني وليام هيج ونظيره الفرنسي لوران فابيوس «الفكرة هي التمسك بنهج صارم».

وأضاف المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه «اتفقوا على السعي لإصدار قرار قوي يحدد مهلات زمنية محددة وملزمة مع وجود جدول». وكان الرئيس الفرنسي قد دعا مساء امس الاول الى التصويت بحلول نهاية الاسبوع على مشروع قرار بالأمم المتحدة لابد وان يتضمن التهديد بفرض عقوبات وأضاف أولوند في حديث للتلفزيون الفرنسي انه على الرغم من ان التوصل لحل سياسي ودبلوماسي للصراع السوري الاوسع امر ممكن فان خيار الضربات العسكرية لابد وان يبقى مطروحا.

ووصف اولوند الاتفاق الروسي - الامريكي في مطلع الاسبوع على التخلص من الاسلحة الكيماوية السورية بانه «خطوة مهمة» في اتجاه التوصل لحل سياسي محتمل للحرب الاهلية السورية.

وقال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا اتفقت على ضرورة ان تواجه سوريا عواقب إذا لم تلتزم بالكامل بقرار للأمم المتحدة يضمن تسليمها أسلحتها الكيماوية.

وأضاف في مؤتمر صحافي في باريس مع نظيريه الفرنسي والبريطاني «إذا لم يلتزم «الرئيس السوري بشار» الأسد في الوقت المحدد بشروط اطار العمل هذا فلنتأكدوا اننا كلنا متفقون ومن بيننا روسيا على ضرورة أن تكون هناك عواقب».

وكان كيري ووزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف توصلا إلى اتفاق في جنيف يوم السبت بشأن التخلص من الترسانة الكيماوية للرئيس بشار الأسد في خطوة قد تجنبه اجراء عسكريا أمريكيا.

وبعد أشهر لم تتمكن خلالها موسكو وواشنطن من الاتفاق على نهج بشأن سوريا طالب كيري ولافروف الأسد بقائمة لمخزونه السري من الأسلحة الكيماوية خلال اسبوع والسماح لمفتشين دوليين بدخول بلاده للتخلص من كل الأسلحة الكيماوية بحلول منتصف العام القادم.

وبموجب بنود الاتفاق الأمريكي - الروسي سيشرف على هذه العملية مجلس الأمن الدولي الذي تتمتع فيه روسيا بحق النقض «الفيتو».

ويقضي الاتفاق بضرورة ان يشمل اي قرار لمجلس الامن السماح باجراء تقييم دوري لسلوك سوريا «وفي حالة عدم الالتزام... يتعين على مجلس الامن اتخاذ اجراءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة». وقد يتضمن الفصل السابع استخدام القوة لكنه يمكن ان يقتصر على فرض عقوبات. وعندما قال كيري انه «يجب» على المجلس فرض اجراءات بموجب الفصل السابع قاطعه لافروف ليوضح ان النص المتفق عليه لا يقضي إلا «بضرورة» فرض عقوبات. وأوضح المسؤول الفرنسي ان الهدف هو التوصل الى اتفاق سريع بشأن قرار لمجلس الامن في مقر الامم المتحدة. وقال «يجب احراز تقدم في نيويورك» مضيفا ان الامل هو الخروج بشيء يمكن طرحه للتصويت قبل نهاية الاسبوع. من جانبها أشادت الحكومة السورية بالاتفاق الذي توسطت فيه روسيا وجنبها ضربات أمريكية ووصفته بانه «انتصار» بينما دافع الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن الاتفاق الذي تخشى المعارضة أن يعزز موقف عدوها في الحرب الأهلية.

وقال وزير الدولة السوري لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر لوكالة الإعلام الروسية للأنباء إن الاتفاق الروسي الأمريكي يمثل «انتصارا لسوريا تم تحقيقه بفضل أصدقائنا الروس». ورغم أن حيدر ليس مقربا من الأسد إلا أنه أول مسؤول سوري يعلق على الاتفاق. وأدى الاتفاق إلى تأجيل التهديد بشن ضربات جوية الذي أطلقه أوباما بعد هجوم بالغاز السام أودى بحياة مئات المدنيين السوريين يوم 21 أغسطس رغم أنه شدد على أن استخدام القوة يظل خيارا قائما يمكن اللجوء إليه إذا أخلف الأسد وعده. ولا تزال القوات الأمريكية في مواقعها. ومازالت روسيا تعارض العمل العسكري ولكنها الآن تؤيد فرض عقوبات من الأمم المتحدة في حال عدم الالتزام بالاتفاق.

وقال حيدر إن سوريا ترحب بشروط الاتفاق الأمريكي-الروسي «فمن جهة انه يساعد السوريين على الخروج من الأزمة ومن جهة ثانية أتاح تجنب الحرب ضد سوريا بعدما حرم هؤلاء الذين كانوا يريدون شنها من حجتهم».

واتفق الوزير السوري مع كيري ولافروف في الرأي بأن الاتفاق قد يساعد السوريين على الجلوس على «طاولة المفاوضات ويحلوا مشاكلهم الداخلية في المرحلة التالية». وبالامس قال وزير الاعلام السوري عمران الزعبي ان بلاده ستطبق الخطة الروسية الامريكية «حين تصبح أمرا ملموسا بعد اقرارها من مجلس الامن».

وأضاف الزعبي في تصريح نقلته وكالة الانباء السورية الرسمية «سانا» ان بلاده باشرت اجراءاتها لتنفيذ الاتفاق مؤكدا التزام سوريا بكل ما يصدر عن الامم المتحدة وموافقتها على الخطة الروسية للتخلص من الاسلحة الكيمياوية.

وأضاف الوزير السوري أن بلاده ستسهل مهمة مفتشي الامم المتحدة في اطار الاتفاق بين واشنطن وموسكو.

غير أن مقاتلي المعارضة - الذين يصفون التركيز الدولي على الغاز السام بانه أمر هامشي - رفضوا الحديث عن أن اتفاق الأسلحة قد يقود الى محادثات السلام وقالوا إن الأسد كثف حملته التي تستخدم فيها الأسلحة التقليدية الأن مع انحسار التهديد بشن ضربات جوية أمريكية. وأكد متحدث باسم الائتلاف الوطني السوري المعارض أن الائتلاف يريد من القوى العالمية منع قوات الأسد من استخدام أسلحتها الجوية والدبابات والمدفعية في المناطق المدنية. وكتب شادي حميد من مركز بروكنجز الدوحة في مجلة أتلانتك «الأسد يكافأ في الحقيقة على استخدام الأسلحة الكيماوية... والآن يمكنه أن يفلت من أي شيء تقريبا طالما أنه ملتزم باستخدام الأسلحة التقليدية الجيدة».

وبالامس قال الإئتلاف الوطني في اسطنبول ان الاقتراحات الروسية تشجع النظام على الاستمرار في سلوكه العدواني وتعطيه الحيز السياسي الذي يحتاجه لتصعيد حملته العسكرية. وأضاف في بيان صحافي أن النظام السوري بدأ بالاستفادة من مبدأ وقف الضربة العسكرية العقابية ضد النظام مقابل تسليم الأسلحة الكيميائية للمنظومة الدولية مؤكدا ان وتيرة القصف الجوي على المدن والقرى السورية تصاعدت. وطالب الائتلاف بأن يتم التعاطي مع هذا العرض بمقتضى قرار صادر عن مجلس الأمن تحت البند السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة لمنع «تملص النظام وإجباره على الالتزام ببنود اتفاقية حظر استخدام الأسلحة الكيماوية». وشدد على اهمية الا تتم عملية تأمين وتسليم وتفكيك الأسلحة الكيماوية على حساب السعي لتحقيق العدالة وتقديم مرتكبي الهجمات باستخدام تلك الأسلحة إلى المحكمة الدولية.

وقال «ان الخط الأحمر المتعلق بالأسلحة الكيماوية الذي أدى استخدامها من جانب النظام إلى خسائر في الأرواح تزيد على 1400 مدني سوري يجب أن يمتد إلى حظر بطال استخدام سلاح الجو والأسلحة الباليستية ضد المراكز السكانية». وطالب بإعادة نشر الأسلحة الثقيلة بعيدا عن المراكز السكانية وحظر استخدامها في قصف المدن والقرى. ووجه الائتلاف نداء الى العرب ومجموعة أصدقاء سورية ب«تعزيز القدرات العسكرية للجيش السوري الحر ليتمكن من تحييد سلاح جو نظام الأسد ودباباته بهدف إجباره على إنهاء حملته العسكرية والرضوخ للحل السياسي الذي يضمن التحول الديمقراطي في سوريا».

من جانبه قال سيرغي لافروف أمس إنه ربما حان الوقت لبحث جهود اجبار معارضي الرئيس السوري بشار الأسد على حضور مؤتمر دولي للسلام بدلا من مجرد حثهم على القيام بذلك.

وأضاف بعد محادثات مع نظيره المصري نبيل فهمي أن أي دعوات لاصدار قرار سريع من الأمم المتحدة يهدد بمعاقبة محتملة لسوريا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي قد يتضمن استخدام القوة يوضح «عدم فهم» للاتفاق الذي توصلت إليه روسيا والولايات المتحدة بشأن تخلي سوريا عن أسلحتها الكيماوية.

طعمة يفتح النار على «القاعدة»

عواصم - «وكالات»: تعهد رئيس الحكومة المؤقتة للمعارضة السورية الجديد أحمد طعمة بالحد من نفوذ تنظيم القاعدة واعتبر أن أعضاء التنظيم استغلوا عجز المعارضة عن ملء الفراغ الذي أحدثه انهيار سلطة نظام الرئيس بشار الأسد في كثير من أنحاء البلاد.

ويواجه طعمة مهمة شاقة تتمثل في تأسيس إدارة مركزية في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة التي تعمل فيها مئات الألوية بدون قيادة موحدة بما ينذر بالفوضى، ويتمتع فيها مقاتلو القاعدة المنظمون بوجود كبير.

وفي أول مقابلة بعد اختياره رئيسا لحكومة المعارضة قال طعمة إن المعارضة يجب أن تواجه القاعدة فكريا، معتبرا أن الديمقراطية لا تتنافى مع تعاليم الإسلام.

وأوضح في مقابلة مع رويترز أن الحد من شعبية القاعدة يتأتى من خلال استعادة الخدمات العامة في المناطق التي يسيطر عليها مقاتلو المعارضة.

وانتقد طعمة -الذي اختاره الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في 14 من الشهر الجاري- القاعدة ووصفها بانها صاحبة فكر متشدد، لافتا إلى أن الشعب السوري فوق ما عاناه من النظام من قتل وتشريد ودمار في سبيل تحقيق الحرية، يعاني الآن من سلوكيات القاعدة التي تريد إجبار الناس على أفكارها وطروحاتها، مؤكدا سعيه لنشر ثقافة الديمقراطية وإقامة دولة تعددية تستوعب جميع أبنائها.

وبين طعمة ذو الخلفية الإسلامية أن نظرية البيعة القائمة على الشورى لا يمكن أن تقبل بالحاكم إلا إذا أخذ البيعة من الناس بمحض إرادتهم وخيارهم ومشورتهم، معتبرا أن هذه النظرية لا يمكن أن تطبق في العصر الحاضر إلا بالانتخابات وصناديق الاقتراع.

ومن المقرر أن يبدأ طعمة «48 عاما» ابن محافظة دير الزور محادثات في الأيام القليلة المقبلة لاختيار 13 وزيرا في حكومته، وهي عملية يتوقع أن تستغرق أسابيع ومن المقرر أن تخطط الحكومة المؤقتة بعد ذلك للانتقال إلى شمالي سوريا رغم خطورة الهجمات الجوية وعمليات القصف التي تشنها قوات الأسد.

وتعليقا على ذلك، قال طعمة إنه وجميع الوزراء مشاريع شهادة من أجل الوطن، مشيرا إلى أنهم جميعا خرجوا من أجل الحرية.

وفي تحديده لأولويات عمل حكومته، اعتبر طعمة أن أولى الخطوات الضرورية لفرض سلطة الحكومة المؤقتة في السيطرة على المعبر الحدودي مع تركيا الذي يسيطر عليه عدد كبير من جماعات المعارضة المسلحة. ومن ثم بسط الأمان على «المناطق المحررة»، فضلا عن استعادة الخدمات الأساسية وخدمات الصحة والتعليم.

كي مون يسلم «الأمن» تقرير «مجزرة الغوطة»

بان كي مون

نيويورك - «وكالات»: سلم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بعد ظهر الأمس بالتوقيت العالمي مجلس الأمن الدولي تقريرا أعده مفتشون تابعون للأمم المتحدة يحسم الجدل بشأن استخدام أسلحة كيميائية في الهجوم على غوطة دمشق الشهر الفائت. والتقرير الذي صاغ دبلوماسيو الأمم المتحدة عباراته «كلمة كلمة» يتوقع أن يزيد الضغوط على النظام السوري، ولا سيما أن بان أكد الجمعة أن التقرير «سيخلص بشكل دامغ إلى أن السلاح الكيميائي استخدم» في الهجوم على غوطة دمشق في 21 أغسطس مما أسفر بحسب واشنطن عن أكثر من 1400 قتيل، رغم أنه لن يُحمّل النظام السوري بشكل مباشر المسؤولية عن استخدام السلاح الكيميائي. غير أن دبلوماسيين يؤكدون أن التفاصيل الواردة في التقرير وحدها كفيلة بكشف الجهة التي استخدمت هذا السلاح، مشيرين إلى أنه سيتعين بالتالي على المدافعين عن نظام الرئيس بشار الأسد تقديم الأدلة على براءته. وكشف مسؤول في الأمم المتحدة طالباً عدم ذكر اسمه أن روسيا والولايات المتحدة وكل الأطراف، مارسوا ضغوطاً على هذا التقرير، مضيفاً أن مكتب بان كي مون انتقى كلمات التقرير كلمة كلمة. وأضاف أن الهدف هو أن يبرز التقرير كم كان الهجوم خطيراً لكن في الوقت نفسه أن يدعم المبادرة الروسية الأميركية.

اتهامات أممية للجماعات المتشددة بتصعيد جرائمها ضد الإنسانية في سوريا

جنيف - «وكالات»: قال محققون تابعون للأمم المتحدة معنيون بحقوق الإنسان إن جماعات معارضة متشددة في سوريا منهم مقاتلون أجانب يدعون للجهاد صعدوا من جرائم القتل وجرائم أخرى في شمال البلاد.

وقال باولو بينيرو رئيس لجنة تحقيق مستقلة تابعة لمجلس حقوق الانسان في الأمم المتحدة «في شمال سوريا هناك تصاعد في الجرائم وانتهاكات ارتكبتها جماعات مسلحة متطرفة مناهضة للحكومة مع تدفق مقاتلين أجانب. الوية بأكملها مشكلة الآن من مقاتلين عبروا الحدود إلى سوريا ولواء المهاجرين من أنشطها».

وأضاف أيضا متحدثا عما يشتبه أنها جرائم حرب ارتكبت منذ 15 يوليو أن الحكومة السورية واصلت «حملة لا هوادة فيها من القصف الجوي ونيران المدفعية في أنحاء البلاد».

اذ وثقت اللجنة هجمات غير قانونية في 12 محافظة سورية وتم رصد قصف مكثف لا سيما في مدن دمشق وحمص وحلب وكذلك الأرياف الملحقة بها مع تواصل سقوط الذخائر العنقودية على المناطق المدنية لا سيما في محافظة إدلب».

وأشار الى ان الناجين من هجوم على ريف حلب في 26 اغسطس الماضي رووا تفاصيل القنبلة الحارقة التي القيت عليهم من طائرة مقاتلة حكومية حلقت على ارتفاع منخفض وانه في الحريق الذي تلا ذلك توفي ثمانية طلاب على الفور.

في الوقت ذاته شرح معاناة 50 مصابا اخرين تتراوح اعمارهم بين 14 و17 عاما من حروق مروعة طالت ما يصل إلى 80 بالمئة من أجسادهم وليس من المتوقع ان يبقى العديد منهم على قيد الحياة.

وأكد ان «استخدام الأسلحة الكيماوية جريمة حرب محظورة من قبل القانون العرفي الدولي والعديد من الاتفاقيات الدولية بما في ذلك اتفاقية عام 1993 بشأن حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيماوية وتدمير تلك الأسلحة». وأضاف «ان هذه الاتفاقية ستدخل حيز التنفيذ لدى سوريا في 14 أكتوبر المقبل بعد ان تم إيداع صك الانضمام في 14 سبتمبر الجاري». واتهم رئيس لجنة مجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان المعنية بالتحقيق في الانتهاكات الواقعة بسوريا القوات الحكومية السورية بمواصلة توظيف الحصار كوسيلة من وسائل الحرب مثل تطويق شرق الغوطة في كل من دمشق ونوى في درعا ووضع نقاط تفتيش الجيش لمنع تدفق الغذاء والماء والوقود والأدوية إلى هذه المناطق ما يحمل عواقب مدمرة على المدنيين في الداخل. ولفت الى «ان هذا الحصار ينتهك الحقوق الأساسية وغير القابلة للانتقاص في الصحة والحياة والغذاء والكرامة الإنسانية للسكان وان الغالبية العظمى من ضحايا الصراع يسقطون بهجمات غير قانونية باستخدام الأسلحة التقليدية مثل البنادق وقذائف الهاون».

باولو بينيرو